



Distr.
GENERAL

A/37/680/Add.2
17 December 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ج) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)

المقرر : السيد ستويان باكالوف (بلغاريا)

أولا - مقدمة

١ - اجرت اللجنة الثانية مناقشة عامة بشأن البند ٧١ (انظر A/36/680 ، الفقرة ٢) . وفي
الجلسات ٣٣ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٣ الى ٤٨ ، المعقودة في ١٢ و ١٦ و ١٨ و ٢٣ و ٢٩ تشرين
الثاني /نوفمبر ، وفي ١ و ٢ و ٨ و ١٣ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٢ ، تم النظر في الاجراءات الواجب
اتخاذها بشأن البند الفرعي (ج) . ويرد سرد لمناقشات اللجنة في المحاضر الموجزة ذات
الصلة (A/C.2/37/SR.33 و 37 و 40 و 43-48) .

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروعات القرارات
A/C.2/37/L.22 و A/C.2/37/L.85

٢ - في الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ، قدم ممثل زائير مشروع القرار
(A/C.2/37/L.22) ، المعنون "المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابرة
(الترانزيت) والوصول الى الاسواق الخارجية" ، وذلك باسم الدول التالية : رواندا ، زائير ،
زامبيا ، غينيا ، الكونغو ، ليبيريا ، التي انضم اليها فيما بعد كل من بلجيكا وتوغو وجمهورية افريقيا
الوسطى وجمهورية الكاميرون المتحدة وجيبوتي وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وفرنسا ونيجيريا .
وفيما يلي نص مشروع القرار :

••/••

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قرارها ٣٢/١٦٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ،
الذي اشارت فيه الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د-٦٣) المؤرخ في
٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ ، بوصفها عقد النقل والمواصلات
في افريقيا ،

" وان تشير ايضا الى قراراتها ٣٤/١٩٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر
١٩٧٩ ، و ٣٥/٥٩ المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ و ٣٦/١٣٩ المؤرخ في
١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، بشأن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل
والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الاسواق الخارجية ،

" وان تشير الى القرار ١١٠ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ الذي
اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة المعقودة في مانيفلا في
الفترة من ٧ أيار/مايو الى ٣ حزيران /يونيه ١٩٧٩ (١) ،

" وان تشير ايضا الى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٩ (د-٦٣) المؤرخ
في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ وقراره ٦٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك
الى القرار ٢٩٣ (د-١٣) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ الذي اتخذته اللجنة
الاقتصادية لافريقيا في دورتها الثالثة عشرة والاجتماع الرابع لمؤتمرها الوزاري (٢) ،

" وقد نظرت في تقرير الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا عن تطبيق
التدابير الخاصة المتعلقة بالمشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر
(الترانزيت) والوصول الى الاسواق الخارجية (٣) ،

" وان تدرك انه ما لم يوجد حل دائم للمشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال
النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الاسواق الخارجية ، فان التجارة الخارجية
لهذا البلد واقتصاده سيظلان متأثرين بصورة خطيرة ،

(١) انظر: اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد
الاول : التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) ، الجزء الاول ،
الفرع ألف .

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ،
الملحق رقم ٧ (Add.1 و E/5941) ، المجلد الاول ، الجزء الثالث .

(٣) E/1982/78 .

١ - تحيط علمًا بتقرير الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الخارجية ، وبأنشطة المضطلع بها حتى الآن لإيجاد حلول لمشاكل زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ، ولاسيما التدابير التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بالجدول الزمني للإجراءات التي يلزم اتخاذها ؛

٢ - توافق على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في عام ١٩٨٣ مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل حول مشاريع زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ؛

٣ - تناشد البلدان المانحة ومؤسسات التمويل أن تشارك بصورة ايجابية في اجتماع المائدة المستديرة ؛

٤ - ترحو من الأمين العام أن يضع تحت تصرف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموارد اللازمة لتنظيم اجتماع استشاري تقني في شكل مائدة مستديرة مع المانحين وللأسراع بتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ؛

٥ - ترحو من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ، والوصول إلى الأسواق الخارجية ؛

٦ - ترحو أيضاً من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٣ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار (A/C.2/37/L.85) المقدم من السيد قاضي شوكت فريد ، نائب رئيس اللجنة ، استناداً إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/37/L.22 .

٤ - وعم في الوثيقة A/C.2/37/L.32 بيان الأمين العام عن الآثار الإدارية والطلبية المترتبة على مشروع القرار A/C.2/37/L.22، الذي ينطبق أيضاً على مشروع القرار A/C.2/37/L.85 .

٥ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.85 بدون تصويت (انظر الفقرة ٣٥ ، مشروع القرار الأول) .

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/37/L.85 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/37/L.22 بسحبه .

باء مشروع القرار A/C.2/37/L.41

٧ - في الجلسة ٣٧ ، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل نيبال مشروع القرار (A/C.2/37/L.41) المعنون " اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية " ، وذلك باسم الدول التالية : افغانستان ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندى ، بوليفيا ، تشاد ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوى ، سوازيلند ، ليسوتو ، ملاوى ، منغوليا ، نيبال ، التي انضمت اليهم فيما بعد أوغندا ، وباراغواى ، وبنغلاديش ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وفولتا الحليا ، ومالي ، ونيجيريا ، وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تكرر تأكيد الاجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، المنصوص عليها في قرارات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د-٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ (٤) و ٩٨ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ (٥) ، و ١٢٣ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٦) ،

" وان تشير الى أحكام قراراتها ١٥٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٩١/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٥٠/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٩٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٨/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٧٥/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ،

(٤) أنظر : اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول : التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ألف .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : A.76.II.D.10 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفرع الف .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

" وإذ تضع في اعتبارها مختلف القرارات الأخرى التي اعتمدها الجمعية العامة والأجهزة المتصلة بها والوكالات المتخصصة ، والتي تشدد على اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لصالح البلدان النامية غير الساحلية ،

" وإذ تشير إلى الأحكام ذات الصلة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث (٧) ،

" وإذ تدرك أن افتقار البلدان النامية غير الساحلية إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر الذي يزيده تفاقماً موقعها النائي وحزلتها عن الأسواق العالمية والتكلفة الباهظة للمرور العابر (الترانزيت) والنقل وإعادة الشحن ، يفرض قيوداً خطيرة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان ،

" وإذ تلاحظ مع القلق أن ما اتخذ حتى الآن من تدابير لصالح البلدان النامية غير الساحلية وما قدم إليها من مساعدة ، يقصر كثيراً عن تلبية احتياجاتها ،

" ١ - تؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في حرية الوصول إلى البحر ومنه وحققها في حرية المرور العابر ، عبر أراضي بلدان المرور العابر باستخدام جميع وسائل النقل ؛

" ٢ - تناشد جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم ، على سبيل الاستعجال والأولوية ، بتنفيذ الإجراءات المحددة المتصلة بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ، التي توختها في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د-٣) ، و ٩٨ (د-٤) ، و ١٢٣ (د-٥) ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وبرنامج العمل الجديد الأساسي لصالح أقل البلدان نمواً في الثمانينات (٨) ، وفي قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة ؛

(٧) قرار الجمعية العامة ٥٦/٣٥ ، المرفق .

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ، ١-١٤ أيلول /

سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

٣ - تحث جميع البلدان المانحة ، وكذلك سائر البلدان القادرة على المنح ، والمنظمات الدولية المعنية ، على تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة الى البلدان النامية غير الساحلية في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وتحسين هيكلها الأساسية ومرافقها للنقل والمرور العابر ؛

٤ - تحث أيضا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية على تكثيف جهودها لزيادة التدفق الصافي من الموارد الى البلدان النامية غير الساحلية للمساعدة في التعويض عما لموقعها الجغرافي غير العواتي من آثار ضارة على جهودها في مجال التنمية الاقتصادية ، وذلك وفقا لحاجات التنمية العامة لكل من البلدان غير الساحلية ؛

٥ - تدعو بلدان المرور العابر الى أن تتعاون تعاوننا فعالا مع البلدان النامية غير الساحلية في تنسيق خطط النقل وتشجيع الاضطلاع بمشاريع مشتركة أخرى في ميدان النقل على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمية والثنائية ؛

٦ - تدعو كذلك المجتمع الدولي الى تقديم الدعم المالي لبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية ، المهمة بالأمر لانشاء طرق بديلة موديسة الى البحر ؛

٧ - تثنى على برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لما قامت به من عمل وما قدمته من مساعدة الى البلدان النامية غير الساحلية ، وتدعوها الى مواصلة اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة للاستجابة للاحتياجات المحددة لتلك البلدان ؛

٨ - توصي بمواصلة وتكثيف الأنشطة المتعلقة باجراء الدراسات اللازمة وتنفيذ اجراءات خاصة وبرامج عمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية ، بما في ذلك الأنشطة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فضلا عن الأنشطة المنصوص عليها في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجان الاقليمية ، والبرامج والأنشطة الأخرى على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

٩ - توصي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة ، في ضوء قلة التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة حتى الآن ، بأن يتخذ مزيدا من الاجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات والمشاكل التي تتفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ؛

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٨ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع مقرر يوصي بإحالة نص مشروع القرار A/C.2/37/L.41 الى الجمعية العامة للنظر فيه في دورتها الثامنة والثلاثين (انظر الفقرة ٣٦ ، مشروع المقرر الأول) .

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/37/L.93
و A/C.2/37/L.111

٩ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر ، قدم ممثل بنغلاديش ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/37/L.93) بعنوان " برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية " ، فيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

" وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

" وان تشير كذلك الى قراراتها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ،

" وان تكرر تأكيد برنامج الاجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية المتوخى في قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ (٩) و ١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٠) ،

(٩) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.II.D.10 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٠) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

" وان لا يفوتها أن الحاجة تقتضي اتخاذ مزيد من الاجراءات المحددة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في التغلب على المعوقات الرئيسية التي تعرقل عملية تنميتها ، ولا سيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة بصفة خاصة عن صغر حجمها ونأهبها ، وعدم اتصال أراضيها وتبعثرها ، وقيود النقل والاتصالات ، وبعد المسافات بينها وبين مراكز الأسواق ، والأسواق الداخلية المحدودة ، ونقص الخبرة التسويقية ، وقلة ما حبيبت به من موارد ، ونقص الموارد الطبيعية ، والاعتماد الشديد على سلع أساسية قليلة لامدادها بحصائلها من العملات الأجنبية ، وقلة الخبرة الفنية الادارية ، وثقل أعباء الديون ،

" وان ترحب بالتحليل الذي أجرى للمشكلة التي تواجه البلدان الجزرية الصغرى وذلك في الاجتماع الذي عقد بالوفى في نيوى ، في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها تلك البلدان (١١) ،

" وان تدرك أن التنمية الصناعية حيوية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة ،

" ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية (١٢) ؛

" ٢ - تحيط علما بالتحليل الوارد في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية النامية ؛

" ٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول والمنظمات التي سهلت تنفيذ القرارات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

" ٤ - تطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تكشف الجهود لتنفيذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية كما هو متوخى في قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) و ١١١ (د - ٥) وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة ؛

" ٥ - ترجو من الوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة اتخاذ تدابير كافية لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية في أثناء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ؛

(١١) انظر A/37/196 و Corr.1 ، المرفق .

(١٢) A/37/196 و Corr.1 .

" ٦ - ترجو أيضا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يوافق في دورته السادسة على المزيد من الاجراءات والهوامج المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية ؛

" ٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريرا عن التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي استجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية ، على النحو المطلوب في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأن يوصي بمزيد من الاجراءات اللائمة كي يتسنى للجمعية العامة الاضطلاع باستعراض شامل في تلك الدورة لمشاكل واحتياجات البلدان الجزرية النامية" .

١٠ - وفي الجلسة ٤٧ ، المعقودة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/37/L.111) قدمه السيد قاضي شوكت فريد ، نائب رئيس اللجنة ، استنادا الى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/37/L.93 .

١١ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.111 بدون تصويت (انظر الفقرة ٣٥ ، مشروع القرار الثاني) .

١٢ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/37/L.111 قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/37/L.93 بسحبته .

١٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان .

د ا ا - مشروع القرار A/C.2/37/L.4

١٤ - قررت الجمعية العامة ، في مقررها ٤٢٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، ان تحيد مشروع القرار المعنون " النزعة الحمائية والتكليف الهيكلي " ، مشفوعا بجدول مختصص للتعليقات التي ابدت عليه (A/C.2/37/L.4) الى دورتها السابعة والثلاثين للنظر فيه .

١٥ - وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، وبعد بيان القاء مشــــل بنغلاديش متحدثا باسم الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، قررت اللجنة ان توصي الجمعية العامة بالآ اتخاذ اية اجراءات بشأن مشروع القرار في هذه الدورة وان تعاود النظر في هــــه السألة في دورتها الثامنة والثلاثين في ضوء النتائج التي يتوصل اليها مؤتمر الامم المتحدة السادس للتجارة والتنمية (انظر الفقرة ٣٦ ، مشروع المقرر الثاني) .

ها* - مشروع القرار A/C.2/37/L.24

١٦ - في الجلسة ٣٣ ، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدم ممثل بنغلاديش ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/37/L.24) معنونا " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " وقام بتنقيحه شفويا بان استعاض عن كلمة " اجراءات " في الفقرة ٤ من المنطوق بكلمة " تدابير " .

١٧ - وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ، قام ممثل بنغلاديش ، باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي اعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، بتنقيح مشروع القرار مرة اخرى وذلك :

(أ) با دخال الكلمات " والوارد في تقرير مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والعشرين " في نهاية الفقرة الاخيرة من الديباجة ؛

(ب) و با دخال الكلمات " منظمة الصحة العالمية ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث " بعد كلمات " منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " في الفقرة ٤ من المنطوق ؛

(ج) و بالاستعاضة عن الكلمات " عن طريق اللجنة المعنية بنقل التكنولوجيا في دورتها الخامسة " بالكلمات " في دورته السابعة والعشرين " في نهاية الفقرة ٥ (ب) من المنطوق .

١٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.24 ، بصيغته المنقحة شفويا بالتصويت المسجل بأغلبية ١٠٦ اصوات مقابل ٢١ صوتا ، وامتناع دولة واحدة عن التصويت (انظر الفقرة ٣٥ ، مشروع القرار الثالث) . وفيط يلي نتيجة التصويت (١٣) :

(١٣) وفي الجلسة ذاتها ، افاد وفد فولتا العليا انه لو كان حاضرا وقت التصويت ، لصوت لصالح مشروع القرار .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اكوادور ،

الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران (جمهورية -
الاسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين البرازيل ،
بربادوس ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ،
بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ،
تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جاميكا ، الجزائر ، جزر القمر ،
الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية اللاتينية ، الجمهورية
العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ،
زبابوي ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ،
السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ،
الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ،
الفلبين ، فنزويلا ، فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ،
الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،
مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،
منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،
الهند ، هندوراس ، هونغاري ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايرلندا ،

ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، فرنسا ،
فنلندا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة
الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : اليونان .

١٩ - وقد القيت بيانات تعليلا للتصويت بعد اجراء التصويت من قبل ممثلي اليونان ، وبلغاريا
(متحدشا ايضا باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية
اللاتينية ، ومنغوليا وهونغاري) والصين وفولتا العليا .

واو - مشروع القرار A/C.2/37/L.73 و Rev.1

٢٠ - في الجلسة ٣ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، قام ممثل بنغلاديش بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، بتقديم مشروع قرار (A/C.2/37/L.73) عنوانه " الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " . وفيما يلي مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراراتها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ، بشأن انشاء مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة ، بصيغته المعدلة (١٤) ، و ٣٢٠.١ (د - ٦) و ٣٢٠.٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨.١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦.٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦ / ٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، والمضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

" واذ تشير أيضا الى قراراتها ١٩٦ / ٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة ، و ١٤٢ / ٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

" واذ تحيط علما بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٣٧ (د - ٢٣) المؤرخ في ٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ (١٥) ، الذي أيد المجلس فيه قرار بلدان أمريكا اللاتينية عقد الدورة السابعة للمؤتمر في أحد تلك البلدان ، على أساس أن القرار النهائي بشأن مكان الانعقاد في أمريكا اللاتينية سوف يتخذ في الوقت المناسب وفي المكان المناسب ، واذ تلاحظ مع الاهتمام رغبة كوبا في استضافة الدورة السابعة للمؤتمر ،

" واذ تحيط علما كذلك بقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٥٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٨ ايار / مايو ١٩٨٢ (١٦) ، ومقرره ٢٥٥ (د - ٢٤) المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيه

-
- (١٤) انظر القرارات ٢٩٠.٤ (د - ٢٧) ، و ٢ / ٣١ ألف وباء ، و ٣ / ٣٤ .
(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/36/15 و Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الأول .
(١٦) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

١٩٨٢ (١٧) ، الذي أوصى فيه المجلس بعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد في الفترة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٣ على أن يعقد اجتماع لكبار الموظفين سابق للمؤتمر في بلغراد في ٢ و ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ،

" وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣١ / ١٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن خطة المؤتمرات ،

" وإذ تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والعشرين وعن الجزأين الأول والثاني من دورته الخامسة والعشرين (١٨) ،

" وإذ تعرب عن تقديرها للجهود التي اضطلعت بها حكومة غابون لاستضافة الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإذ تدرك الأسباب التي لا تمكنها من القيام بذلك ،

" ١ - ترحب مع التقدير بعرض حكومة يوغوسلافيا استضافة الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد ؛

" ٢ - تقرر عقد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد في الفترة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، على أن يسبقها اجتماع يستغرق يومين لكبار الموظفين في ٢ و ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٣ في بلغراد ؛

" ٣ - تحيط علما باقرار مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والعشرين لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (١٩) ؛

" ٤ - تؤيد قرار مجلس التجارة والتنمية أن تنظم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على نحو يكفل أن يحضرها الوزراء وغيرهم من مقرري السياسة الرفيعة المستوى ، ويمكن الوفود كافة من أن تسهم اسهاما فعالا في عملية اتخاذ القرارات فيها ؛

" ٥ - تؤيد مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٥٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ بشأن تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠) ؛

" ٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة للمؤتمر ، وأن يقدم الى المؤتمر جميع الوثائق ذات الصلة مراعيًا بقدر

(١٧) المرجع نفسه ، الجزء الثالث ، المرفق .

(١٨) المرجع نفسه ، المجلد الأول والمجلد الثاني ، الجزءان الأول والثاني .

(١٩) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الجزء الثالث ، المرفق .

(٢٠) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

الامكان تقديمها قبل مدة الأسابيع الستة التي تقضي بها القاعدة ، وأن يتخذ ما يلزم من ترتيبات لتوفير تسهيلات وخدمات الموظفين اللازمين للمؤتمر ، بما في ذلك توفير المحاضر الموجزة للجلسات العامة للمؤتمر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٣٧ ؛

" ٧ - تعرب عن بالغ قلقها لتفاقم الأزمة الخطيرة التي تواجهه الاقتصاد العالمي وبوجه خاص أثرها السلبي الخطير على عملية تنمية البلدان النامية ؛

" ٨ - تؤكد الأهمية الخاصة للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كفرصة كهري لا جراء استعراض متكامل للتنمية العالمية وأثرها على تجارة البلدان النامية وتنميتها ، في وقت مازالت فيه البلدان النامية ، بوجه خاص ، تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة ؛

" ٩ - تحث جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على العمل في سبيل تأمين نتائج ايجابية وبناءة ومفيدة وعملية في الدورة السادسة للمؤتمر ، بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالتجارة والتنمية والمشاكل المتصلة بها ، آخذة ترابطها بعين الاعتبار التام ، والمساهمة بذلك مساهمة فعالة في التغلب على المصاعب الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي وفي التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وفي اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ."

٢١ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ، أدخل السيد قاضي شوكت فريد ، نائب رئيس اللجنة ، مشروع قرار شفويا صدر بعد ذلك بوصفه مشروع القرار A/C.2/37/L.126 وقدمه بنفسه نتيجة لمشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/37/L.73 .

٢٢ - وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة دون تصويت مشروع القرار كما قدمه شفويا نائب الرئيس (انظر الفقرة ٣٥ ، مشروع القرار الرابع) .

٢٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار ، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/37/L.73 مشروعهم .

٢٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ، وبنغلاديش (بالنيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧) ، والصين .

زاي - مشروع القرارين A/C.2/37/L.100

و A/C.2/37/L.122

٢٥ - في الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ، قام ممثل بنغلاديش بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، بتقديم مشروع قرار (A/C.2/37/L.100) عنوانه " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن " ، ونصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ،

" وان تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، التي تدعو ، في جملة أمور ، الى زيادة مشاركة البلدان النامية في النقل العالمى للتجارة الدولية ، والى القيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، باجراء التغييرات الهيكلية المناسبة حسب الاقتضاء ، والى مواصلة المجتمع الدولي اتخاذ ما يلزم من خطوات لتمكين البلدان النامية من التنافس على نحو أكثر فعالية ومن توسيع أساطيلها التجارية الوطنية والمتعددة الجنسية حتى تزيد من نصيبها لدرجة كبيرة بغية الوصول به الى ما يقرب قدر الامكان من ٢٠ في المائة من الحمولة الساكنة للأسطول التجارى العالمى بحلول عام ١٩٩٠ ،

" وان تسلّم بضرورة تشجيع التوسيع المنظم للنقل البحرى العالمى في مجموعه ،

" وان تحيط علما بتقرير الفريق التحضيرى الحكومى الدولي المعنى بشروط تسجيل السفن عن دورته الأولى (٢١) ،

" وان تحيط علما بأن مجلس التجارة والتنمية أيد ، في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين ، القرار الذى اتخذه الفريق التحضيرى الحكومى الدولي المعنى بشروط تسجيل السفن في دورته الأولى ، وأوصى بأن تدعو الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن في عام ١٩٨٣ (٢٢) ،

" ١ - تقرر أن تقوم ، آخذة في الاعتبار التوصيات المقدمة من مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والعشرين ، والانتها من الأعمال التحضيرية اللازمة ، بدعوة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشروط تسجيل السفن الى الانعقاد في أوائل عام ١٩٨٤ ؛

" ٢ - ترحو من مجلس التجارة والتنمية أن ينشئ لجنة تسمى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بشروط تسجيل السفن ، تكون مفتوحة لاشتراك جميع الدول ؛

. TD/B/904 (٢١)

(٢٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/37/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

٣ - **تقرر** أن تقوم اللجنة التحضيرية ، على أساس أعمال الفريق التحضيري الحكومي الدولي ، باعداد مشروع اتفاقية والتوصية به بشأن شروط تسجيل السفن ، آخذة في الاعتبار الكامل آراء جميع الأطراف المهتمة بالأمر ؛

٤ - **ترجو** من مجلس التجارة والتنمية أن يقرر المواعيد المناسبة لانعقاد المؤتمر ، آخذا في الاعتبار أعمال اللجنة التحضيرية ؛

٥ - **ترجو** من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ كل ما يلزم من ترتيبات لعقد المؤتمر ، بما في ذلك اجتماعات اللجنة التحضيرية ، وأن يرتب لتوفير ما يلزم من تسهيلات وخدمات الموظفين الذين يحتاج اليهم الأمر ، بما في ذلك توفير جميع الوثائق ذات الصلة ؛

٦ - **تقرر** أن تكون اللغات المستعملة في المؤتمر هي اللغات المستعملة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية .

٢٦ - وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/37/L.122) قدمه السيد قاضي شوكت فريد نائب رئيس اللجنة نتيجة لمشاورة رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/37/L.100 .

٢٧ - أما بيان الأمين العام بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/C.2/37/L.100 ، والذي ينطبق أيضا على مشروع القرار A/C.2/37/L.122 ، فقد عم في الوثيقة A/C.2/37/L.105

٢٨ - وفي نفس الجلسة ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.122 دون تصويت (انظر الفقرة ٣٥ ، مشروع القرار الخامس) .

٢٩ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/37/L.122 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/37/L.100 مشروعهم .

٣٠ - وقبل اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان . بعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات كل من ممثلي بلغاريا (بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، منغوليا ، هنغاريا) ، واليابان ، والدانمرك (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي) ، والسويد (بالنيابة أيضا عن آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج) .

حاء - مشروع القرار A/C.2/37/L.115

- ٣١ - في الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/37/L.115) مقدم من الرئيس بعنوان " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا " .
- ٣٢ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.115 دون تصويت (انظر الفقرة ٣٥، مشروع القرار السادس) .

طاء - مشروع القرار A/C.2/37/L.125

- ٣٣ - في الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/37/L.125) مقدم من السيد قاضي شوكت فريد، نائب رئيس اللجنة، وعنوانه " توقييع الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية والتصديق عليه " .
- ٣٤ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/37/L.125 دون تصويت (انظر الفقرة ٣٥، مشروع القرار السابع) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٣٥ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور
العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أشارت فيه الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ بوصفها عقد النقل والمواصلات في افريقيا ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ١٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و٥٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٣٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، بشأن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية ،

وان تشير الى القرار ١١٠ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة المعقودة في مانيفلا في الفترة من ٧ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٢٣) ،

وان تشير أيضا الى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٩ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ وقراره ٦٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك القرار ٢٩٣ (د - ١٣) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ الذي اتخذه المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في الدورة الثالثة عشرة للجنة والاجتماع الرابع لمؤتمرها الوزاري (٢٤) ،

(٢٣) انظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول : التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .
(٢٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ، الملحق رقم ٧ (E/5941 و Add.1) ، المجلد الأول ، الجزء الثالث .

وان تحييط علما بقرار المجلس الاقصادى والاجتماعى ١٩٨٢ / ٦١ المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه

١٩٨٢ ،

وان تدرك انه ما لم يوجد حل دائم للمشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية ، فان التجارة الخارجية لهذا البلد واقتصاده سيظلان متأثرين بصورة خطيرة ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية (٢٥) ، وبالأنشطة المضطلع بها حتى الآن لايجاد حلول لمشاكل زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ، ولا سيما التدابير التي اتخذتها اللجنة فيما يتعلق بالجدول الزمني للأنشطة التي يلزم اتخاذها ؛

٢ - توافق على تنظيم اجتماع مائدة مستديرة في عام ١٩٨٣ مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل حول مشاريع زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ؛

٣ - تناشد البلدان المانحة ومؤسسات التمويل أن تشارك على نحو ايجابي في اجتماع المائدة المستديرة ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يضع تحت تصرف اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في حدود الموارد الراهنة ، الموارد اللازمة لتنظيم اجتماع استشارى تقني في شكل مائدة مستديرة مع المانحين وللإسراع بتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقصادى والاجتماعى والجمعية العامة ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقصادى والاجتماعى ، تقريرا عن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) ، والوصول الى الأسواق الخارجية ، وعن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الثانى

برنامج عمل لصالح البلدان الجزرية النامية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو

١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذى يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قراراتها ١٥٦/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٥/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠٥/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٦١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ،

وان تكرر تأكيد برنامج الاجراءات المحددة لصالح البلدان الجزرية النامية المتوخى في قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ (٢٦) و ١١١ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٢٧) ،

وان ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٤٧ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ (٢٨) الذى طلب فيه الى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريرا عن مشاكل البلدان الجزرية النامية ، لينظر فيه المؤتمر في دورته السادسة ،

وان لا يفوتها أن الحاجة تقتضى بذل جهود اضافية من أجل تنفيذ التدابير المحددة المطلوبة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في التغلب على المعوقات الرئيسية التي تعوق تطورها وتمتعها ، ولا سيما تلك البلدان التي تعاني من معوقات ناجمة بصفة خاصة عن صغر حجمها ونأيها ،

(٢٦) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.76.II.D.10 والتصويب) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/37/15) ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

وتكرر حدوث كوارث طبيعية فيها ، وعدم اتصال أراضيها وتبعثرها ، وقيود النقل والاتصالات ، وعدم المسافات بينها وبين مراكز الأسواق ، والأسواق الداخلية المحدودة ، ونقص الخبرة التسويقية ، وقلة ما حبيت به من موارد ، ونقص الموارد الطبيعية ، والاعتماد الشديد على سلع أساسية قليلة لا مدادها بحصائلها من العملات الأجنبية ، وقلة الخبرة الفنية الإدارية ، وثقل أعباء الديون ،

وان ترحب بالتحليل الذي أجرى للمشكلة التي تواجه البلدان الجزرية الأصغر وذلك في الاجتماع الذي عقد بألوفي في نيوى ، في الفترة من ٩ الى ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها تلك البلدان (٢٩) ،

وان تدرك أن التنمية الصناعية المناسبة يمكن أن تكون حيوية بالنسبة الى التنمية الاقتصادية فسي البلدان الجزرية الصغيرة ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية (٣٠) ؛

٢ - تحيط علماً بالتحليل الوارد في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن الصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية النامية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها لجميع الدول والمنظمات التي سهلت تنفيذ القرارات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

٤ - تطلب الى جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تكثف الجهود لتنفيذ اجراءات محددة لصالح البلدان الجزرية النامية كما هو متوخى في قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٨ (د - ٤) و ١١١ (د - ٥) وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة ؛

٥ - ترجو من المؤسسات المختصة في منظومة الامم المتحدة اتخاذ تدابير كافية ، لتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية النامية في أثناء عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، ولا سيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وصندوق الامم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ؛

٦ - ترجو من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يستعرض ، في دورته السادسة ، التقدم المحرز في هذا المجال ، وأن ينظر في التدابير اللازمة لتيسير تنفيذ القرارات التي اتخذت حتى الآن لصالح البلدان الجزرية النامية ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن التدابير المتخذة من قبل المجتمع الدولي للاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية ، على النحو المطلوب في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة وأن يوصي بمزيد من الاجراءات الملائمة كي يتسنى للجمعية العامة الاضطلاع باستعراض شامل في تلك الدورة لمشاكل واحتياجات البلدان الجزرية النامية .

(٢٩) انظر A/37/196 و Corr.1 ، المرفق .

(٣٠) A/37/196 و Corr.1 .

مشروع القرار الثالث

الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تعيد تأكيد قراراتها ١٩٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٥١/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٢٠٠/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٦٢/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ و ١٤١/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ المتعلقة بالنقل العكسي للتكنولوجيا ،

وان تعيد أيضا تأكيد القرار ١٠٢ (د-٥) ، المؤرخ في ٣٠ ايار/مايو ١٩٧٩ (٣١) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ، وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (٣٢) ، وقرارات ومقررات مجلس التجارة والتنمية بشأن النقل العكسي للتكنولوجيا ، لاسيما المقرر ١٩٣ (د-١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (٣٣) والقرارين ٢١٩ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ (٣٤) و ٢٢٧ (د-٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ (٣٥) ،

(٣١) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٣٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠-٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : A.79.I.21 والتصويبات) ، الفصل السابع .

(٣٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ، (A/34/15 و Corr.1) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

(٣٤) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الأول .

(٣٥) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/36/15) و Corr.1) ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

وإذ تلاحظ الاعلان الاقتصادي الذي اعتمده المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٣٦) ،
وإذ تلاحظ أيضا المقترحات الواردة في برنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات (٣٧) المعتمدة في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ،
واقترانعا منها بأن أحد العوامل الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية هو أن يتوافر في هذه البلدان موظفوها ذوو التدريب المناسب والمهرة والفنيين وأن تتوافر فيها فرص توظيفهم في مجالات اختصاصاتهم ،

وإذ تعرب عن قلقها ازاء الآثار السلبية للنقل العكسي للتكنولوجيا على قدرة البلدان النامية وامكاناتها فيما يتعلق بالتنمية العلمية والتكنولوجية ومن ثم آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ،

وإذ تكرر تأكيد الحاجة الملحة الى الحد من النقل العكسي للتكنولوجيا وتحاشي آثاره السلبية على البلدان النامية ، وذلك كجزء من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

واقترانعا منها بأنه يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور نشط في التخفيف من الآثار الضارة المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا .

وإذ تحيدل علما بالتقرير عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية الذي دعاه الى الانعقاد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ (٣٨) والوارد في تقرير مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والعشرين ،

١ - توصي بأن تولي الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية ذات الاختصاص الاعتبار الواجب ، على سبيل الاستعجال ، لصياغة سياسات بهدف التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا ؛

(٣٦) انظر A/34/542 ، المرفق ، الفرع الرابع .

(٣٧) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

(٣٨) TD/B/C.6/89

- ٢ - توصي البلدان المتقدمة النمو بأن تساعد وتدعم جهود البلدان النامية الرامية الى الاستفادة التامة من موظفيها المدربين في تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛
- ٣ - تعرب عن أسفها لأن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بجدوى قياس تدفقات الموارد البشرية لم يتوصل الى استنتاجات وتوصيات متفق عليها للتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على النقل العكسي للتكنولوجيا ؛
- ٤ - ترجو من الأمين العام أن ينشيء فريقاً مشتركاً بين الوكالات يضم ممثلين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها المناسبة لتنسيق تدابيرها بشأن مسألة النقل العكسي للتكنولوجيا ، وبصفة خاصة لدراسة وتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات المعقدة للبلدان المعنية ، فضلا عن أية تدابير اضافية لهذا الغرض ؛
- ٥ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعقد ما يلزم من اجتماعات الخبراء الحكوميين ، بالصلاحيات التالية :
- (أ) صياغة توصيات بشأن السياسات والتدابير العملية بغرض التخفيف من الآثار السلبية للنقل العكسي للتكنولوجيا على البلدان النامية ، بما في ذلك الاقتراح الداعي الى انشاء مرفق تعويضي دولي للبلدان النامية ؛
- (ب) تقديم تقريره الى مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والعشرين لينظر فيه بدقة ؛
- ٦ - تحث جميع الحكومات والمنظمات المختصة على أن تشترك بنشاط في الاجتماعات المشار اليها في الفقرة ٥ أعلاه ؛
- ٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يشمل توصيات بشأن اتخاذ تدابير عملية لاقامة تعاون دولي واسع النطاق لحل المشاكل التي تنشأ في هذا الميدان الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

مشروع القرار الرابع

الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ بشأن انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة بصيغته المعدلة (٣٩) ، و ٣٢٠١ (د ل - ٦) ، و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦ / ٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ١٩٦ / ٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ بشأن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة ، و ١٤٢ / ٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن الدورة السادسة للمؤتمر ،

وان تحيط علما بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٣٧ (د - ٢٣) المؤرخ في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ (٤٠) ، الذي أيد المجلس فيه قرار بلدان أمريكا اللاتينية عقد الدورة السابعة للمؤتمر في أحد تلك البلدان ، على أساس أن القرار النهائي بشأن مكان الانعقاد في أمريكا اللاتينية سوف يتخذ في الوقت المناسب وفي المكان المناسب ، وان تلاحظ مع الاهتمام رغبة كوبا في استضافة الدورة السابعة للمؤتمر ،

وان تحيط علما كذلك بقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٥٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ (٤١) ، ومقرره ٢٥٥ (د - ٢٤) المؤرخ في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٢ (٤٢) اللذين أوصى فيهما المجلس بعقد الدورة السادسة للمؤتمر في بلغراد في الفترة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٣ علو أن يعقد اجتماع لكبار الموظفين سابق للمؤتمر في بلغراد في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٨٣ ،

(٣٩) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، و ٢ / ٣١ ألف ويا* ، و ٣ / ٣٤ .

(٤٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الطحق رقم ١٥ ، (A/36/15 و Corr.1) ، الجزء الثالث ، المرفق الأول .

(٤١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ١٥ (A/37/15) ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .

(٤٢) المرجع نفسه ، الجزء الثالث ، المرفق .

وان تضع في اعتبارها قرارها ١٤٠/٣١ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ بشأن خطة المؤتمرات ،

وان تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الرابعة والعشرين وعن الجزئين الأول والثاني من دورته الخامسة والعشرين (٤٣) ،

وان تعرب عن تقديرها للجهود التي اضطلعت بها حكومة غابون لاستضافة الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وان تدرك الأسباب التي لا تمكنها من القيام بذلك ،

١ - ترحب مع التقدير بعرض حكومة يوغوسلافيا استضافة الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد ؛

٢ - تقرّر عقد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بلغراد في الفترة من ٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨٣ ، على أن يسبقها اجتماع يستغرق يومين لكبار الموظفين في ٢ و ٣ حزيران / يونيه ١٩٨٣ في بلغراد ؛

٣ - تحيط علما باقرار مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والعشرين لجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٤) ،

٤ - تؤيد مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٥٣ (د - ٢٤) بأن تنظم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على نحو يكفل ان يحضرها الوزراء وغيرهم من مقرري السياسة الرفيعة المستوى ، ويمكن الوفود كافة من أن تسهم اسهاما فعالا في عملية اتخاذ القرارات فيها ؛

٥ - تؤيد مقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٥٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ (٤٥) بشأن تنظيم الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛

٦ - ترحب من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة للمؤتمر ، وأن يقدم الى المؤتمر جميع الوثائق ذات الصلة مراعيًا بقدر الامكان تقديمها قبل مدة الأسابيع الستة التي تقضي بها القاعدة ، وأن يتخذ ما يلزم من ترتيبات لتوفير تسهيلات وخدمات الموظفين اللازمين للمؤتمر ، بما في ذلك توفير المحاضر الموجزة للجلسات العامة للمؤتمر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤/٣٧ جيم المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ؛

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الطحق رقم ١٥ ، (A/37/15) ، المجلد الأول ، و A/37/15 (المجلد الثاني ، الجزء الأول والثاني) .

(٤٤) المرجع نفسه المجلد الأول ، الجزء الثالث ، المرفق .

(٤٥) المرجع نفسه ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

- ٧ - تعرب عن بالغ قلقها للأزمة الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي وبوجه خاص أثرها السلبي الخطير على عملية تنمية البلدان النامية ؛
- ٨ - تؤكد الأهمية الخاصة للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كفرصة كبرى لا جراً استعراض شامل ومترايط للتنمية العالمية وأثرها على تجارة البلدان النامية وتميبتها ، في وقت ما زالت فيه البلدان النامية ، بوجه خاص ، تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة ؛
- ٩ - تحث جميع البلدان ، وازعة في اعتبارها ما تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تقدمه من اسهام خاص ، على العمل في سبيل تأمين نتيجة ايجابية وبناءة ومفيدة وعملية في الدورة السادسة للمؤتمر ، بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالتجارة والتنمية والمشاكل المتصلة بها ، آخذة ترابطها بعين الاعتبار التام ، والساهمة بذلك مساهمة فعالة في التغلب على المصاعب الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي وفي التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وفي بلوغ نظام اقتصادي دولي جديد .

مشروع القرار الخامس

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذى يتضمن مرفق الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، التي دعت ، في جملة امور ، الى زيادة مشاركة البلدان النامية في النقل العالمي للتجارة الدولية ، والى القيام ، تحقيقا لهذه الغاية ، باجراء التغييرات الهيكلية المناسبة حسب الاقتضاء ، والى مواصلة المجتمع الدولي اتخاذ ما يلزم من خطوات لتمكين البلدان النامية من التنافس على نحو أكثر فعالية ومن توسيع أساطيلها التجارية الوطنية والمتعددة الجنسية حتى تزيد من نصيبها زيادة طموسة بغية الوصول بد الى ما يقرب قدر الامكان من ٢٠ في المائة من الحمولة الساكنة للأسطول التجارى العالمي بحلول عام ١٩٩٠ (٤٦) ،

وان تسلم بضرورة تشجيع التوسيع المنظم للنقل البحرى العالمي في مجموعه ،

وان تحيط علما بتقرير الفريق التحضيرى الحكومى الدولي المعني بشروط تسجيل السفن عن دورته الأولى (٤٧)

وان تلاحظ كذلك ان مجلس التجارة والتنمية أيد ، في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين ، القرار الذى اتخذه الفريق التحضيرى الحكومى الدولي المعني بشروط تسجيل السفن في دورته الأولى ، وأوصى بأن تدعو الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للمفوضين معني بشروط تسجيل السفن (٤٨) ،

١ - تقرر أن تقوم ، آخذة في الاعتبار التوصيات المقدمة من مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته الخامسة والعشرين وضرورة الانتهاء من الأعمال التحضيرية اللازمة ، بدعوة مؤتمر المفوضين الى الانعقاد في اوائل عام ١٩٨٤ لمدة ثلاثة أسابيع ، من أجل النظر في اعتماد اتفاق دولي بشأن الشروط التي يتم بموجبها قبول السفن في السجلات الوطنية للسفن ؛

(٤٦) القرار ٥٦/٣٥ ، الجزء الأول ، الفقرة ١٢٨ .

(٤٧) TD/B/904 .

(٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/37/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، المرفق الأول .

- ٢ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية أن ينشئ لجنة تسمى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن ، تكون مفتوحة لاشتراك جميع الدول ؛
- ٣ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ؛
(أ) أن يعمم على الحكومات ، قبل تسعة أشهر على الأقل من عقد اجتماع اللجنة التحضيرية ، مجموعة المبادئ المتعلقة بشروط قبول السفن في السجلات الوطنية للسفن التي صاغها الفريق التحضيري الحكومي الدولي في دورته الثانية ، وذلك لابتداء التعليقات عليها ؛
(ب) أن يعمم التعليقات الواردة على جميع الحكومات قبل ثلاثة أشهر على الأقل من عقد اجتماع اللجنة التحضيرية ؛
(ج) أن يعرض على اللجنة التحضيرية كل التعليقات الواردة من الحكومات ؛
(د) أن يحيل جميع الوثائق المتصلة بالموضوع الى اللجنة التحضيرية والمؤتمر ؛
- ٤ - تقرر أن تقوم اللجنة التحضيرية ، على أساس الوثائق المذكورة أعلاه ، بإعداد مشروع اتفاق دولي بشأن شروط تسجيل السفن والتوصية به ، آخذة في الاعتبار الكامل آراء جميع الأطراف المهتمة بالأمر ؛
- ٥ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يقرر المواعيد المناسبة لعقد المؤتمر آخذا في الاعتبار أعمال اللجنة التحضيرية ؛
- ٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر ، بما في ذلك اجتماعات اللجنة التحضيرية ، وأن يرتب لتوفير ما يلزم من تسهيلات وخدمات الموظفين الضرورية ؛
- ٧ - تقرر أن تكون اللغات المستعملة في المؤتمر هي اللغات المستعملة في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية .

مشروع القرار السادس

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٦ / ١٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ،

وان تحيط علما بالأعمال التي أنجزتها اللجنة الدائمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا في سبيل حل القضايا المتعلقة في مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ،

- ١ - تسليم بأن الاتمام العاجل للمفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك واعتمادها هما في مصلحة جميع البلدان ؛
- ٢ - تطلب بذل جهود مكثفة تستهدف اتمام المفاوضات بنجاح أثناء الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، بقصد تمكين الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين من اعتماد المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛
- ٣ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا الى الاضطلاع ، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية والحكومات ، حسب الاقتضاء ، وكذلك ، ان لزم الأمر ، بمساعدة اجتماع للممثلين الحكوميين يتفق عليه بالتشاور مع المجموعات الإقليمية ، بجميع الأعمال اللازمة ، بما في ذلك تحديد معالم التفاوض واعتماد التوصيات المناسبة بشأن جميع القضايا المتعلقة في مشروع المدونة ، لعرضها على جميع أعضاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قبل انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر بسنة أسبوع على الأقل ؛
- ٤ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ الاجراءات اللازمة لعقد الدورة الخامسة للمؤتمر في النصف الثاني من سنة ١٩٨٣ في وقت يسمح بتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

مشروع القرار السابع

توقيع الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع
الأساسية والتصديق عليه

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٤٣/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، بشأن ببطء معدل التقدم في توقيع الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية والتصديق عليه ، الذي تحث فيه الدول التي لم توقع الاتفاق أو تصدق عليه حتى الآن على أن تفعل ذلك دون تأخير ،

- وان تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن توقيع الاتفاق والتصديق عليه (٤٩) ،
وان تلاحظ مع القلق أن ٨٩ دولة قد وقعت على الاتفاق حتى الآن ، ولم تصدق عليه أو تقبله أو توافق عليه إلا ٣٩ دولة ،
وان تعرب عن القلق لبطء معدل التقدم في توقيع الاتفاق والتصديق عليه ،
وان تلاحظ باهتمام ابرام الاتفاق الدولي بشأن الجوت وانتاج الجوت لعام ١٩٨٢ ،
وان تؤكد من جديد الحاجة الى تحقيق مزيد من التقدم في وقت مبكر في المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقات دولية للسلع الأساسية ،
وان لا تغوتها أن أهمية بدء نفاذ الاتفاق في وقت مبكر قد أكدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و١٤٣/٣٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، وأكدها كذلك عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية والمؤتمرات التي عقدت على أعلى المستويات السياسية في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ ،
وان تحرب بالتعهدات المعلنة فيما يتعلق بتقديم التبرعات للحساب الثاني للصندوق المشترك ،
وان تحرب كذلك بالعرض السخي الذي قدمته الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول لدفع كامل المساهمة في رأس المال لأقل البلدان نمواً ولعدد من البلدان النامية الأخرى المعنية ،
وان تضع في اعتبارها هدفي الصندوق المشترك للسلع الأساسية حسبما أعيد تأكيدهما في قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٦ ،
١ - تلاحظ مع الأسف أن الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية لم يدخل حيز النفاذ في الموعد المحدد ، وهو ٣١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، وأنه يتعين ، بالتالي ، تحديد اطار زمني جديد لهذه الغاية ، وفقاً للمادة ٥٧ من الاتفاق ، يمدد الموعد حتى ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ؛
٢ - تؤكد من جديد دعمها القوي للاتفاق ولدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر ؛
٣ - تحث بقوة جميع الدول التي لم توقع الاتفاق أو تصدق عليه حتى الآن على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير ؛
٤ - تعرب عن الأمل أن تقوم الدول التي وقعت الاتفاق ولكنها لم تصدق عليه بعد بالتعجيل باتخاذ الاجراء اللازم لتحقيق ذلك ؛
٥ - تؤكد من جديد أن هناك حاجة الى مزيد من الجهود المتناسقة والبناءة للانتهاء من المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقات دولية جديدة للسلع الأساسية ؛

٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم تقرير عن التقدم المحرز في سبيل دخول الاتفاق حيز النفاذ الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السادسة السـتـي ستعقد في بلغراد في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ؛

٧ - تقرر أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين في اطار نظرها في الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وفي التطورات الأخرى ذات الصلة بالموضوع .

* * *

٣٦ - وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروعي المقررين التاليين :

مشروع المقرر الأول

اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل السـتـي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

تقرر الجمعية العامة ، بناءً على توصية اللجنة الثانية ، أن تحيل الى دورتها الثامنة والثلاثين ، للنظر ، مشروع القرار المعنون " اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية للنظر فيه " (٥٠) .

مشروع المقرر الثاني

النزعة الحمائية والتكليف الهيكلية

تقرر الجمعية العامة ، بناءً على توصية اللجنة الثانية (٥١) ، عدم اتخاذ أي اجراء بشأن مشروع القرار المتعلق بالنزعة الحمائية والتكليف الهيكلية واستئناف النظر في هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية .

• A/C.2/37/L.41 (٥٠)

• A/C.2/37/L.4 (٥١)